

## تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي: مع دراسة تطبيقية

أ.د/ مصطفى علي محمود الباز  
أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ  
كلية التجارة جامعة قناة السويس

أ.د/ أشرف أحمد محمد غالي  
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد  
كلية التجارة جامعة قناة السويس

بسمه خالد عبدالله احمد

### المخلص:

استهدف البحث تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي: مع دراسة تطبيقية، وفي سبيل تحقيق هدف البحث اعتمدت الباحثة على الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث. بالتطبيق على مجموعة من الشركات المدرجة ضمن المؤشر المصري للاستدامة والبالغ عددها ٣٣ شركة، وتوصل البحث إلى: إن تواجد نظام لحوكمة التقارير البيئية بشكل جيد ومتكامل في الشركات يساهم في زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المستدامة، حيث ان نظام الحوكمة الجيد يساهم في تقليل المخاطر الداخلية والخارجية للمنشأة ويضيف المصداقية والسمعة الجيد للشركات وهذا ما يتوافق مع استخدام نظام تكنولوجي قوي. وأن زيادة المشاركة البيئية والتكاليف المتعلقة بالآثار البيئية تؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي في تقارير الاستدامة الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الأرباح. وزيادة المصداقية في الشركة والتقارير الصادرة عنها. وأوصى البحث: بالعمل على زيادة وتطوير مؤشرات ومسؤوليات الشركات البيئية مقارنة بالمؤشرات الاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية.

**الكلمات المفتاحية:** الحوكمة، حوكمة التقارير البيئية، التحفظ المحاسبي.

## **Abstract:**

The research aimed to analyze the relationship between the governance of environmental reports and the level of accounting conservatism : with an applied study, and in order to achieve the goal of the research, the researcher relied on previous studies related to the field of research. By applying it to a group of companies listed in the Egyptian sustainability index, numbering 33 companies, The research concluded: The existence of a well-integrated and well-integrated system for the governance of environmental reports in companies contributes to increasing the accounting conservatism in sustainable reports, As a good governance system contributes to reducing the internal and external risks of the facility and adds credibility and a good reputation for companies, and this is consistent with the use of a strong technological system. And that the increase in environmental participation and costs related to environmental impacts leads to an increase in accounting conservatism in sustainability reports, which in turn leads to increased profits. And increase the credibility of the company and its reports. The research recommended: working on increasing and developing the environmental indicators and corporate responsibilities compared to the social, technology and economic indicators.

**Keywords:** governance, governance environmental reports, accounting conservatism.

## القسم الأول: الإطار العام للبحث

### ١/١ - المقدمة:

في ضوء تزايد الوعي والاهتمام بمفهوم الاستدامة للشركات في العقود الأخيرة، أدى لتحول الشركات من وجهة النظر التقليدية المبنية على الربح بشكل رئيسي، إلى وجهة النظر الحديثة بتبني تقرير رباعي الأبعاد للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية والبيئية بجانب المعلومات المالية والتكنولوجية، تلبيةً لاحتياجات أصحاب المصلحة. ونتيجة لهذا التطور ترتب عليه اهتمام واسع بآليات حماية البيئة والمجتمع، فكان لابد من المحاسبة أن تقوم بدور مهم في هذا المجال نتيجة ازدياد الطلب على المعلومات المالية وغير المالية. حيث تعتبر الاستدامة من المفاهيم التي نالت كثيراً من الاهتمام سواء من الناحية البيئية أو الاجتماعية أو المالية، على الرغم من وجود الربح كهدف للمنشآت إلا أن تحقيق هذا الهدف تحكمه قيود يفرضها المجتمع، لذلك كان لزاماً على المنشآت الصناعية ان تقبل بمسئوليتها البيئية والاجتماعية والاخلاقية سواء كانت مفروضة بالالتزام القانوني أو بمصلحتها الذاتية.

إن قياس مستوى التحفظ المحاسبي الذي تتمتع به التقارير المالية المنشورة في الأسواق المالية يساهم في تقييم شفافية الإفصاح المالي في هذه الأسواق، من خلال بعدها عن المبالغات في التقييم والقياس المحاسبي، وتوفير معلومات دقيقة وملائمة لتقييم وضع الشركة الحالي والقدرة على التنبؤ بمستقبلها، وتزداد أهمية قياس التحفظ المحاسبي في الأسواق المالية الناشئة لما له من أثر على قرارات العديد من الأطراف من منظمي السوق المالية والمستثمرين، وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة حيث يتمسك المحاسبون بواحد من أهم المبادئ المحاسبية، ويلقى تطبيقه اهتماماً خاصاً من قبل مراجعي الحسابات، هذا المبدأ هو ما يعرف بمبدأ الحيطة والحذر الذي مازال مثيراً للجدل منذ بداية القرن الماضي حتى الوقت الحالي. (العارف، ٢٠١٤: ١٣)

### ٢/١ - مشكلة الدراسة:

يعاني المجتمع حالياً من اختلالات اجتماعية وبيئية بسبب اهتمام المنشآت الاقتصادية بالأداء المالي فقط، دون النظر إلى الأداء الاجتماعي والبيئي. سعت في

الأونة الأخيرة الوحدات الاقتصادية لإيجاد التوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجيا بإدخال مفهوم التنمية المستدامة في أهدافها الاستراتيجية، وبالتالي حظي الإفصاح عن معلومات الاستدامة من خلال تقارير الاستدامة.

إلا أنه مازال مبدأ التحفظ المحاسبي محل جدل إلى الآن، نتيجة اختلاف نتائج الدراسات السابقة مثل دراسة (سليمان، ٢٠١٨) التي أوصت بإلغاء الاعتماد على التحفظ المحاسبي كسياسة محاسبية أساسية عند اعداد التقرير المالي. ودراسة (Seong Cho, t.al, 2020): التي أكدت: أن حجم الإفصاح ومصادقته تختلف باختلاف درجة التحفظ في التقارير المالية، وأن تبني التقارير المالية المتحفظة أقل عرضة للإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية للشركات، وأن رد فعل السوق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاصة يقل عندما تكون تقاريرها المالية أكثر تحفظاً. ان الشركات التي لديها سياسات اعداد تقارير مالية أقل تحفظا هي أكثر إفصاحا عن التنمية المستدامة للشركات.

وبناء على نتائج الدراسات السابقة المتباينة فيما بينها، توصلت الباحثة إلى المشكلة البحثية التي تحاول فيها تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي: مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال لتساؤلات التالية:

- ١- ما هي درجة الإفصاح عن ممارسات الاستدامة البيئية في الشركات المدرجة في المؤشر المصري للاستدامة؟
- ٢- ما هو مستوى التحفظ المحاسبي التي تمارسه الشركات المدرجة في المؤشر المصري للاستدامة؟
- ٣- ما هي علاقة حوكمة تقارير الاستدامة البيئية بمستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المدرجة في المؤشر المصري للاستدامة؟

### ٣/١- أهداف الدراسة: انطلاقاً من مشكلة الدراسة والاجابة على تساؤلات المشكلة

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في:

تحليل العلاقة بين حوكمة تقارير الاستدامة البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويتفرع من الهدف الرئيسي عدة اهداف فرعية وهي:

- ١- دراسة مفهوم وأبعاد وأهمية حوكمة تقارير الاستدامة البيئية .
- ٢- تحليل العلاقة بين حوكمة تقارير الاستدامة البيئية على مستوى التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

### ٤/١- أهمية الدراسة: تنطلق أهمية الدراسة من المستويين النظري والتطبيقي من

خلال ما يلي:

- ١- أهمية علمية: تكمن أهمية الدراسة بتوضيح العوامل التي تحد من عملية الإفصاح عن تقارير الاستدامة البيئية باعتبارها إفصاحاً اختيارياً توفر معلومات عن الأداء البيئي مع الأداء الاقتصادي للمنشأة.
- ٢- أهمية عملية: يعد موضوع حوكمة التقارير البيئية من الموضوعات المحاسبية المعاصرة خاصة في البلاد النامية، و تتبع أهمية الدراسة العملية من أهمية الشركات المدرجة في البورصة المصرية التي تقوم بتطبيق حوكمة تقارير الاستدامة، والتي تعد جزءاً هاماً وكبيراً من الاقتصاد المصري، كما تعد واجهة الاستثمار لدى المستثمرين سواء المستثمر الداخلي أو الخارجي.

### ٥/١- فرض الدراسة: انطلاقاً من مشكلة الدراسة وإجابة على تساؤلاتها، تم

صياغة فرض الدراسة كالتالي:

الفرض الرئيس: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

### ٦/١- تقسيمات البحث:

القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

القسم الأول: الإطار العام للبحث

القسم الثالث: الدراسة التطبيقية.

## القسم الثاني: الإطار النظري للبحث

### ١/٢ - مفهوم حوكمة التقارير البيئية:

تناولت العديد من الدراسات حوكمة التقارير البيئية منها دراسة ( Khan & Muttakin, 2013: 209) بأنها العلاقات المتشعبة بين الشركة والأطراف أصحاب المصلحة أو بين الشركة والمجتمع ككل، وتعتبر المستويات المالية من الحوكمة بمثابة حماية للأطراف أصحاب المصلحة، كما أن هيكل الحوكمة الجيد مرتبط برغبة الشركة في الإفصاح عن مسؤوليتها البيئية لجذب المستثمرين. وعرفت دراسة (بيومي، ٢٠١٦: ٤٥) بأنها مجموعة من السياسات والاجراءات والمؤسسات والآليات والممارسات التي تم بموجبها توجيه الجمعية العامة، ومراقبة انشطتها البيئية، والأنشطة والعمليات الموجودة ضمن الشركة التي تحدد الأهداف البيئية.

وتعرف الباحثة حوكمة التقارير البيئية بأنها: مجموعة من الآليات الداخلية والخارجية للحوكمة التي تطبقها المنشأة مراعيةً لمصالح المجتمع البيئية الداخلي (المنشأة) والخارجي (المجتمع).

### ٢/٢ - أهمية حوكمة التقارير البيئية:

- وتتبع أهمية حوكمة التقارير البيئية مما يلي: (أبو المجد ، ٢٠١٥ : ٨٥).
- أ- تخفيض عدم تماثل المعلومات وتحقيق كفاءة سوق الأوراق المالية وذلك لخدمة وترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية.
  - ب- توفير مجموعة من الإرشادات اللازمة التي تساعد على القيام بعملية المراجعة البيئية بكفاءة وفعالية.
  - ج- إيجاد مؤشرات خاصة للرقابة على التلوث ليسهل معها قياس الأداء البيئي وكذلك توفير مفاهيم بيئية معقولة ومتعارف عليها.
  - د- زيادة ثقة المستثمرين في القوائم المالية.
  - هـ- تعديل توقعات المستثمرين السابقة بشأن مقدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل.

تظهر أهمية حوكمة التقارير البيئية في تحقيق الاستقرار والمصداقية للمؤسسات المساهمة محلياً وعالمياً، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح، مع تعزيز التعاون التجاري بين الشركات داخل وخارج الدول، وفي الآونة الأخيرة تعاضمت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق الحماية القانونية والرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتحقيق الرقابة الفعالة، ومهنة المحاسبة والمراجعة. (دياب، ٢٠١٤: ٣٧)

### ٣/٢- أثر حوكمة الشركات على تقارير الاستدامة:

- تؤثر الحوكمة على محتوى تقارير الاستدامة للشركات من المعلومات المتعلقة بالاستدامة في المجتمعات المطبقة لها فيما يلي: (مسلم، ١١٢: ٢٠١٤-١١٤):
- ١- تعد تطبيقات حوكمة الاستدامة أوسع بكثير من مجرد تحسين الإجراءات الداخلية في الشركة، وهي تطبيقات مهمة بذاتها، فحوكمة الشركات تشمل طائفة واسعة من الأدوات التي تتعامل أيضاً مع الحوكمة البيئية التي تعمل فيها الشركات، أي المشاكل المتعلقة بالتطوير المؤسسي للبلاد.
  - ٢- جذب الاستثمار وتحسين التنافسية وإدارة المخاطر، تعد حوكمة الشركات أساساً في تغيير العلاقة بين مجتمع الأعمال والدولة في الكثير من الأسواق الصاعدة.
  - ٣- تساعد الحوكمة في بناء أساس للنمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، وقيادة القطاع الخاص للحد من الفقر من خلال مساعدتها الدول على جذب الاستثمار وتسهيل الإصلاح المؤسسي وتقليل فرص الفساد وزيادة التنافسية وحماية حقوق المساهمين.
  - ٤- إن حوكمة الاستدامة قابلة للتطبيق على شريحة واسعة من الشركات، فهي لا تقتصر على الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات المطروحة أسهمها في أكبر أسواق الأسهم، بل إن كثير من آليات حوكمة الشركات يمكن أن تفيد مختلف أنواع الشركات.
  - ٥- تعمل الحوكمة على بناء الاستدامة والحفاظ على قدرتها التنافسية، كما تعد وسيلة لتضمين بنية اتخاذ القرار في الشركة والمساءلة والمسؤولية والعدالة والشفافية.

كما أن مستوى جودة المعلومات التي تفصح عنها الشركات إفصاحاً اختيارياً يعتمدان على جودة المعلومات لآليات حوكمة الشركات المطبقة، وتعد آلياتها الجيدة هي الإدارة التي تستخدمها الشركة لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها من جانب الشركة، فتزيد المنافع التي يحصل عليها مستخدموا القوائم المالية، وتؤثر على مستوى الإفصاح البيئي في الفصل بين مناصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة. ووفقاً لنظرية الوكالة أن عدم الفصل بينهما سيؤدي إلى غموض المهام داخل مجلس الإدارة، أما الفصل بينهما فسيؤدي إلى فاعلية أداء الإدارة، إلا أن البعض يرى أن الأزواج يساعد على تحسين فاعلية الإدارة لأن المدير التنفيذي سيكون لديه القدرة على رقابة الاجتماعات واختيار مجلس الإدارة. (محمد، ٢٠١٠: ٦٢).

وتتطلب حوكمة الاستدامة الجيدة الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي ترشد إدارة المنشأة لاتخاذ قرارات سليمة، ولقد أثبتت الخبرة الدولية أن سماح الحكومات بمشاركة المؤسسات المدنية والمنتفعين واعطائهم مجالاً أوسع في إدارة وتخطيط البيئة له انعكاس إيجابي على تنمية البيئة خاصة في ظل توافر أنظمة وتشريعات تعمل على تحسين عملية حوكمة البيئة، كما أن تفعيل المشاركة أثناء مرحلة اتخاذ القرار وفي مراحل التنفيذ وصنع السياسات البيئية يعني سلامة القرار ويضمن حماية البيئة والمجتمع وسلامة الأفراد، وبالتالي يخلق الثقة في السياسات الموضوعية في هذا المجال (دادن، ٢٠١٣).

إن الإفصاح عن التنمية المستدامة يساعد مستخدمي المعلومات على اتخاذ قرارات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء فضلاً عن تطوير البحوث والدراسات في مجال التنمية المستدامة، بالإضافة إلى كسب رضا وقناعة المستهلكين بما تطرحه المنشأة من سلع وخدمات في السوق، وعكس نشاطات وفعاليات المنشأة في مجال التنمية المستدامة وسلامة مواقع عملها من التلوث والهدر في المواد السامة مما يخلي مسؤوليتها القانونية إزاء الأضرار والاصابات التي قد تسببها منشآت أخرى مماثلة. (بدر، ٢٠١٣: ١٠٥).



تري الباحثة: أن الإفصاح عن أبعاد الاستدامة يبني علاقات جيدة وطويلة الأمد مع مختلف أصحاب المصالح، بما يساهم في تعزيز حصتها السوقية وبالتبعية يساهم في تحسين الأداء المالي مما يساعدهم في تلبية احتياجات مختلف الأشخاص مما يخلق صورة ذهنية جيدة لدى المتعاملين ويبدد مخاوف أصحاب المصالح من امكانية سلوك الإدارة للسلوك الانتهازي، وان هذا يشكل اساس وجوه و رؤية الحوكمة بمختلف آلياتها. وهذا لن يتحقق إلا بوجود نظام حوكمي قوي. ويمكن القول ان النظام الحوكمي هو الاساس لأي أداء جيد أو سلبي في الشركة.

## ٤/٢ - مفهوم التحفظ المحاسبي:

يعد التحفظ المحاسبي من أهم المبادئ المحاسبية التي لها تأثير كبير على القوائم المالية، وقد اهتم الفكر المحاسبي لها اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة لما له من تأثير ملموس في تحسين درجة الملائمة والاعتمادية على التقارير المالية المنشورة، وان اتباعه يؤدي إلى تقليل الفجوة بين المدراء وحملة الأسهم، وقد نشأت هذه الفجوة نتيجةً لإنفصال الملكية عن الإدارة واتباعه نظرية الوكالة (Ball,2000:23). إن جوهر الشفافية يكمن في التحفظ المحاسبي الذي يتطلب وجود درجة عالية من القابلية للتحقق للإعتراف بالأنباء الجيدة كمكاسب بالمقارنة بالاعتراف بالأخبار السيئة كخسائر (مليجي، ٢٠١٤: ٢٥٢). وعرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ٢٠٠٣ من خلال إطار اعداد وعرض القوائم المالية بأنه: تبني درجة من الحذر في ممارسة الأحكام اللازمة لوضع التقديرات المطلوبة في ظل حالة عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم الأصول أو الدخل وتقليل الالتزامات.

عرفت دراسة (غالي، ٢٠١٨: ٢٧) التحفظ المحاسبي بأنه إدارة الإفصاح عن السياسات المحاسبية المرتبطة بممارسات الأحكام اللازمة بوضع التقديرات الخاصة بالقيم الظاهرة في التقارير المالية للشركة على أساس تعجيل الإعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح بهدف تحقيق أهداف خاصة بالإدارة أو تدعيم المركز المالي للشركة مستقبلاً أو تحسين قيمة الشركة.

وخلصت دراسة (وهدان، ٢٠١٩: ٤٢) إلى أن التحفظ المحاسبي هو إختيار الأساليب المحاسبية التي تؤجل الاعتراف بالإيرادات والأرباح المتوقعة إلى حين تحققها وتسرع من الاعتراف بالمصروفات المتوقعة سواء تحققت بالفعل أم لا مما يؤدي إلى إنخفاض قيم الاصول والأرباح وأنخفاض القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية لها.

تتفق الباحثة مع تعريف (غالي، ٢٠١٨) في تعريفه للتحفظ المحاسبي.

## ٥/٢- أهمية التحفظ المحاسبي:

يعتبر التحفظ المحاسبي من الموضوعات المحاسبية التي لا زالت محل نقاش وجدل مستمر، هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالتحفظ المحاسبي بين الباحثين والمنظمات المالية.

ناقشت الجمعية الأمريكية للمحاسبة American Accounting Association (A.A.A) أهمية التحفظ المحاسبي للتعويض عن الممارسات المحاسبية الاندفاعية والهجومية التي تتبعها الإدارة في التقرير عن صافي الاصول (حقوق الملكية) وأشارت الجمعية إلى ان التحفظ المحاسبي يختلف من بيئة محاسبية لأخرى، وأن الولايات المتحدة الامريكية تعد أكثر الدول تحفظاً في اعداد التقارير المالية، وأكدت على ان التحفظ المحاسبي يوفر حماية للمستثمرين. (أبو الخير، ٢٠٠٨: ١١)

وتتمثل أهمية التحفظ المحاسبي فيما يلي: (عبد المالك، ٢٠١٠: ٨١-٨٢)

- ١- تحديد السياسات المحاسبية الأساسية التي تستخدمها المنشأة في التحفظ المحاسبي.
- ٢- المرونة في اختيار السياسات المحاسبية: من المعروف انه كلما زادت درجة المرونة في اختيار السياسات المحاسبية كلما كانت هناك فرصة أكبر للإدارة لتقوم بإدارة الأرقام، فالتحفظ المحاسبي يساعد على تحديد تكلفة المرونة بما يحقق المنفعة العامة لجميع الأطراف.
- ٣- تقييم الاستراتيجية المحاسبية: يساعد التحفظ المحاسبي في تقييم الاستراتيجية عن طريق:

- التأكد من ان السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة تتماشى مع ما هو سائد في الصناعة.
- تقييم مدى وجود دوافع للإدارة لاستخدام المرونة للتلاعب في الارقام المحاسبية
- تحديد ما اذا كانت المنشأة قامت بتغيير اي من سياساتها.
- ٤- تقييم جودة الإفصاح: تعتبر جودة الإفصاح نتيجة طبيعية للسياسات المحاسبية المتحفظة لأنها تضمن مدى وضوح الأيضاحات في شرح السياسات المحاسبية الأساسية والفرضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.
- ٥- تحديد مواطن الخطر: يساعد التحفظ المحاسبي على تحديد اذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات والتقديرات المحاسبية ويمكن ان يستدل في تحديد مواطن الخطر في السياسات والتقديرات المحاسبية بما يلي:
  - وجود تغيرات محاسبية غير مبررة.
  - وجود زيادة في الأرباح غير المبررة.
  - وجود زيادة غير طبيعية في حسابات العملاء بالمقارنة بالزيادة في المبيعات.
  - وجود زيادة غير طبيعية في المخزون بالمقارنة بالزيادة في المبيعات.
  - زيادة الفجوة بين أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية التشغيلية.
- ٦- يحقق التحفظ منفعة للأطراف المتعاقدة (الإدارة والمساهمين والموظفين والدائنين) لأنه يستخدم كآلية لمقابلة عدم تماثل المعلومات ويحقق درجة عالية من الشفافية في التقارير المنشورة.
- ٧- يجنب الشركة تحمل تكاليف قضائية محتملة والتي قد تنتج من تقييم الأصول بأكبر من قيمتها.
- ٨- يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض التكاليف السياسية والتي تنجم من التقييم غير الحقيقي فيه للأصول وزيادة الأرباح.
- ٩- التحفظ المحاسبي يحمي مصالح الدائنين لضمان عدم الزيادة في صافي أصول الشركة.

## ٦/٢- تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ

### المحاسبي:

تسعى الشركات للإفصاح عن معلومات المسؤولية البيئية للاستفادة من الفوائد العديدة، ولكن لا تزال عملية القياس مشكلة صعبة القياس. لذلك، من المهم دمج أنشطة المسؤولية البيئية للشركة بشكل كامل في استراتيجيتها الشركة لاكتساب ميزة تنافسية لتصبح أساساً لتطوير الأعمال وزيادة كفاءتها. بالإضافة أنه يجب ان تكون خطة المسؤولية البيئية للشركة متنسقة مع رؤية وأهداف الشركة، بما يضمن إحساساً أكبر بالمسؤولية للشركة لضمان دمج أهدافها واستراتيجياتها ورؤيتها في الأنشطة المسؤولة إجتماعياً لتحقيق الاستدامة المالية للشركة. وبهذا ينقسم الإفصاح إلى أربعة أقسام رئيسية هي:

١. **البيئة:** (السياسات البيئية واهتمام الشركة بالبيئة، الإدارة البيئية، الأنظمة والتدقيق، سياسات الإقراض والاستثمار، الحفاظ على الموارد الطبيعية وأنشطة إعادة التدوير، الحفاظ على الطاقة في تسيير العمليات التجارية).
  ٢. **الموارد البشرية:** (صحة الموظفين وسلامتهم، توظيف الأقليات والنساء، تدريب الموظفين، مساعدة ومزايا العاملين، مكافآت الموظفين، ملفات تعريف الموظفين، معنويات الموظف، العلاقات الصناعية).
  ٣. **المنتجات والخدمات:** جودة المنتج، شكاوي/رضاء العملاء، توفير الخدمات والمنتجات للمعاقين والمسنين الذين يصعب الوصول إليهم.
  ٤. **المسؤولية الاجتماعية:** التبرعات والأنشطة الخيرية، دعم التعليم، دعم الفنون والثقافة، دعم الجمهور، دعم الصحة، رعاية المشاريع الرياضية والترفيهية.
- ترى دراسة (عرفة، ٢٠١٦: ٥٣٠) أن وجهة النظر الإيجابية للإفصاح عن التنمية المستدامة وتأثيره الإيجابي على جودة التقرير المالي تكون أكثر وضوحاً في البيئة التي يكون فيها ممارسات التنمية المستدامة متطلب ضروري للمنافسة. ويساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض التكاليف السياسية، حيث يؤدي إلى تخفيض الربح المحاسبي لأنه يأخذ نظرة تشاؤمية عند تحديد صافي اصول الشركة. كما يساعد

التحفظ المحاسبي على تخفيض تكاليف التعرض للمساءلة القانونية سواء من جانب الشركة أو المراجع لأن تكاليف التقاضي تكون أكبر في حالة المبالغة عن الأرباح، ويعمل أيضًا التحفظ المحاسبي على تخفيض التكاليف الضريبية التي تتحملها الشركة (Rahimah, 2012: 43) ويساعد التحفظ على تدفق المعلومات من داخل الشركة إلى الأطراف خارج الشركة إلى جانب أن التحفظ المحاسبي يعمل على الحد من مشاكل الوكالة بين المديرين والمساهمين، وتسهيل التعاقد الفعال بين المديرين والمساهمين في ظل وجود مشاكل الوكالة، أي تحقيق الاتساق بين مصالح المدير (الوكيل) والأصيل (المساهمين) وأخيرًا يعمل التحفظ المحاسبي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Cheng, 2015: 30)

وتؤكد دراسة (عرفة، ٢٠١٦) أن جودة نظام حوكمة الشركات يؤثر إيجابيا على كل من الإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة وجودة التقارير المالية حيث تكون العلاقة بين المتغيرين أكثر وضوحًا في ظل كفاءة نظام الحوكمة بالشركة، وعدم وجود علاقة ارتباط بين الإفصاح المحاسبي عن معلومات التنمية المستدامة وتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة. وأكدت دراسات عديدة على انه يمكن الحكم على جودة التقارير المالية من خلال قياس مستوى التحفظ المحاسبي المتبع عند أعداد القوائم المالية، حيث يشير ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي إلى زيادة جودة التقارير المالية (عبيد، ٢٠١٠، محمد، ٢٠١١، Xie, 2015).

بينت الأدبيات المختصة أن التحفظ المحاسبي يحد من الممارسات الانتهازية للمدراء، خصوصًا فيما يتعلق بالمركز المالي ونتيجة الأداء مما يساهم في توفير معلومات محاسبية ذات جودة مرتفعة على الأقل من وجهة نظر المستثمرين، الأمر الذي من شأنه ان يؤدي إلى زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. كما ويسهم تطبيق مبدأ التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات والتي تحدث غالبًا بين إدارة الشركات وبين باقي اطراف المصلحة الاخرين، وذلك من خلال الزام تلك الشركات بالإفصاح المبكر وفي الوقت الملائم عن المعلومات وعدم حجبها عن المستخدمين الامر الذي من شأنه زيادة مستوى شفافية

الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية (أبو الخير، ٢٠١٨: ٥٤)، ان الالتزام بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند تقاريرها المالية قد حصلت على تقرير نظيف من مراجع الحسابات الخارجي حول عدالة القوائم المالية وصدق تمثيلها للمركز المالي ونتيجة هذا النشاط وهذا يعكس ضمناً توفر شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مراجع الحسابات. (الموسوي، ٢٠١٦: ٦٩).

**ترى الباحثة استناداً على ما سبق أنه:** على الرغم من وجهات النظر المختلفة في طبيعة العلاقة بين تقارير الاستدامة ومستوى التحفظ المحاسبي، إلا أن العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية والتحفط المحاسبي هي علاقة تكاملية، حيث ينظر للتحفظ المحاسبي مساهم في الحد من مخاطر الأعمال، وكذلك حوكمة التقارير البيئية من خلال الإفصاح عن المعلومات البيئية والفصل بين الملكية والإدارة وذلك بوجود محددتين وهما: الحوكمة والمؤشر المصري لممارسات الاستدامة، وأن حوكمة التقارير البيئية تساعد المنظمات في الحد من السلوك الانتهازي والتفرد في اتخاذ القرار، وحماية حقوق المساهمين، وتتعامل حوكمة التقارير البيئية في الحد من عدم تماثل المعلومات في التقارير والقوائم المالية، وهذا جوهر التحفظ المحاسبي بدوره في الحد من تماثل المعلومات لمتخذي القرار، حيث ان حوكمة التقارير البيئية تفصح عن ممارسات الحوكمة للمسئولية البيئية للمنشأة وهذا بدوره يؤثر على التحفظ المحاسبي، وان هذا الاجراء لا يتعارض مع ممارسات الحوكمة بأي شكل. بل هي علاقة تكاملية. حيث انه كلما كانت التقارير البيئية للاستدامة أكثر تحفظاً كانت أكثر جودة.

### القسم الثالث: الدراسة التطبيقية

#### مقدمة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية كمتغير مستقل ومستوي التحفظ المحاسبي كمتغير تابع، وتوصيف البيانات الأولية بالدراسة التي اعتمدت عليها الباحثة علاوة على ذلك، توضيح أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في التحليل بغرض الحصول على النتائج التي توضح مدى صحة أو خطأ فروض

الدراسة. ولتحقيق ذلك الهدف سوف تعتمد الباحثة على بعض الأساليب الإحصائية الوصفية وبعض الأساليب الإحصائية الاستدلالية.

### ١/٣ - اختبار فرض الدراسة:

أولاً: مؤشرات قياس متغيرات الدراسة:

#### ■ المتغير المستقل: حوكمة التقارير البيئية :

قامت الباحثة بقياس المتغير المستقل عن طريق التعويض بالقيمة (١) و القيمة (٠) لتحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية للشركات المدرجة في البورصة المصرية، ولتحقيق مؤشر الإفصاح عن الأبعاد المالية وغير المالية لتقارير الاستدامة استخدمت الباحثة مقياس ثنائي الاتجاه كما يلي:

١. تساوي (١) إذا تم الإفصاح عن البند في التقرير السنوي.

٢. تساوي (٠) إذا لم يتم الإفصاح عن البند في التقرير السنوي.

ومن ثم يتم القياس عن طريق المعادلات التالية :

نسبة البنود المفصح عنها= (عدد البنود التي افصح عنها/ إجمالي بنود الإفصاح)\*١٠٠%

نسبة البنود غير المفصح عنها= (عدد البنود التي لم يتم الإفصاح عنها/ إجمالي بنود الإفصاح)\*١٠٠%

#### ■ المتغير التابع : مستوى التحفظ المحاسبي:

ستعتمد الباحثة في قياس مستوى التحفظ على نموذج نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB) Market to Book Ratio، والذي قدمه (Beaver and Rayn, 2000) حيث يركز هذا النموذج على قياس التحفظ بنوعيه الشرطي Conditional Conservatism أو غير الشرطي Unconditional، ويعتبر (MTB) من أكثر المقاييس استخداماً في الدراسات المحاسبية فضلاً عن توافر البيانات المطلوبة.

ويتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$MTB = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي: مع دراسة تطبيقية

بسمه خالد محمد الاله أحمد

وتظهر نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية MTB مساوية للواحد الصحيح عند بدء اصدار الشركة لأسهمها ومزاولة نشاطها، مما يدل على زيادة القيمة السوقية عن القيمة الدفترية، وهو ما يدل على وجود ممارسات للتحفظ المحاسبي نتيجة تطبيق سياسات محاسبية متحفظة، وهذا يعني ان الشركة مقيمة بأقل مما يعني وهذا هو جوهر ومضمون التحفظ المحاسبي.

**الفرض الرئيس: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة التقرير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.**

للتحقق من هذا الفرض فقد تم استخدام النموذج الخطى العام (GLM)، حيث يشير الفرض العدمي إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تقرير المسؤولية البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، بينما يشير الفرض البديل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تقرير المسؤولية البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، وكانت النتائج كما يلي:

**جدول (1) العلاقة بين حوكمة التقرير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية**

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	الدلالة	مقدار التأثير
النموذج المقدر	1310.182	29	45.351	1.534	0.05	0.209
الحد الثابت	80.348	1	80.348	2.717	0.101	0.016
الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة	0.35	1	0.35	0.001	0.973	0
التفاعل بين نوع القطاع والإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة	1286.35	25	51.454	1.74	0.022	0.206
الخطأ	4967.63	168	29.569			
الإجمالي	7293.18	198				



### المتغير التابع: مستوى التحفظ المحاسبي.

R Squared =.209 (Adjusted R Squared =.073)

$\alpha = 0.05$

يوضح الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر:

يوضح الجدول السابق معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (0.05) مما يعنى ان النموذج المقدر والخاص بالعلاقة بين حوكمة تقرير المسؤولية البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية له تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو ٢٠.٩%.

- بالنسبة للحد الثابت:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية ثابت التقدير والذي يرجع إلى العوامل الأخرى غير المضمنة بالنموذج حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (٠.١٠١) وهي أكبر من ٥%، مما يعنى ان ثابت التقدير له تأثير غير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو ١.٦%.

- بالنسبة لمتغير الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره (٠.٩٧٣) وهي أكبر من ٥%، مما يعنى ان الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة له تأثير غير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو ٠.٠%.

- بالنسبة للتفاعل بين نوع القطاع والإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة:

يوضح الجدول السابق معنوية الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA ما قدره

تحليل العلاقة بين حوكمة التقارير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي: مع دراسة تطبيقية

بسمه خالد محمد الاله أحمد

(٠.٠٢٢) وهي أقل من ٥%، مما يعنى ان التفاعل بين نوع القطاع والإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة له تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية ومقدار هذا التأثير هو ٢٠.٦% . وبناءً على النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي ونقبل البديل اي يوجد توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة تقرير المسؤولية البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية. كما أكدت أيضاً نتائج البرنامج الإحصائي للمعادلات الهيكلية (AMOS) النتائج السابقة وكانت موضحة كما يلي:

**جدول (٢): العلاقة بين حوكمة التقرير البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية باستخدام المعادلات الهيكلية**

متغير التابع	المتغير المستقل	التقدير	الخطأ المعياري	القيمة المحسوبة	الدلالة	مربع كاي	Sig.
مستوى التحفظ المحاسبي	الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة <	١.٦٤١-	٣.٨٣٤	٠.٤٢٨-	٠.٦٦٩	٧٥.٣١	٨.٠٠٠
مستوى التحفظ المحاسبي	التفاعل بين نوع القطاع والإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة <	٠.٤٤٤	٠.١٦١	٢.٧٦	٠.٠٠٦		

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- بالنسبة للنموذج المقدر:

يوضح الجدول السابق معنوية النموذج المقدر حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام اختبار مربع كاي ما قدره (أقل من ٠.٠١) وهي أقل من ٥%، مما يعنى ان النموذج المقدر والخاص بالعلاقة بين حوكمة تقرير المسؤولية البيئية ومستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية له تأثير معنوي على مستوى التحفظ

المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي ما أكدته نفس نتائج التحليل الأحادي للتباين بالنتائج السابقة.

- بالنسبة لمتغير الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة:

يوضح الجدول السابق عدم معنوية الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام المعادلات الهيكلية ما قدره (٠.٦٦٩) وهي أكبر من ٥%، مما يعنى ان الإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة له تأثير غير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية وهي ما أكدته نفس نتائج التحليل الأحادي للتباين بالنتائج السابقة.

- بالنسبة للتفاعل بين نوع القطاع والإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة:

يوضح الجدول السابق معنوية الإفصاح عن ممارسات التنمية الاقتصادية البيئية حيث بلغت القيمة الدلالية له باستخدام المعادلات الهيكلية ما قدره (٠.٠٠٦) وهي أقل من ٥%، مما يعنى أن التفاعل بين نوع القطاع والإفصاح عن الممارسات البيئية للاستدامة له تأثير معنوي على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة بالبورصة المصرية.

### ٢/٣ - نتائج الدراسة:

- ١- أن العلاقة بين حوكمة تقارير البيئية والتحفظ المحاسبي هي علاقة تكاملية، حيث ينظر للتحفظ المحاسبي بأنه يساهم في الحد من مخاطر الأعمال، وكذلك حوكمة تقارير البيئية من خلال الإفصاح عن معلومات الاستدامة والفصل بين الملكية والإدارة بوجود محددتين وهما: الحوكمة والمؤشر المصري لممارسات الاستدامة.
- ٢- إن تواجد نظام حوكمة تكنولوجيا المعلومات بشكل جيد ومتكامل في الشركات يساهم في زيادة التحفظ المحاسبي في التقارير المستدامة، حيث ان نظام الحوكمة الجيد يساهم في تقليل المخاطر الداخلية والخارجية للمنشأة ويضيف المصداقية والسمعة الجيد للشركات وهذا ما يتوافق مع استخدام نظام تكنولوجي قوي.
- ٣- زيادة المشاركة البيئية والتكاليف المتعلقة بالآثار البيئية تؤدي إلى زيادة التحفظ المحاسبي في تقارير الاستدامة الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الأرباح. وزيادة المصداقية في الشركة والتقارير الصادرة عنها.

### ٣/٣ - توصيات الدراسة:

١. في ظل التطور التكنولوجي والعلمي أصبح لزاما اصدار معيار محاسبي خاص بالتنمية المستدامة وكيفية الإفصاح عنها وفق آلية محددة، لأن عدم وجود معيار خاص بالاستدامة يجعل من الشركات ان تفصح بالشكل والمضمون الذي تراه مناسباً، وهذا يشكل تحدٍ كبير في الاستفادة من المعلومات لدى المستثمرين نظرا لعدم وجود خاصية المقارنة في تقارير الاستدامة.
٢. العمل على اصدار تقارير خاصة بتقارير الاستدامة منفصلة عن التقارير المالية لتكون أكثر وضوحا ودقة في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة.
٣. العمل على زيادة وتطوير مؤشرات ومسؤوليات الشركات البيئية مقارنة بالمؤشرات الاجتماعية والتكنولوجيا والاقتصادية.

## المراجع:

### أولاً: المراجع العربية:

١. أبو الخير، مذكر طه، (٢٠١٨)، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، **المجلة التجارية والتمويل**، كلية التجارة، جامعة طنطا، عدد (١)، مجلد (٢) ص ٦٣-١.
٢. أبو المجد، رشا، (٢٠١٥)، أثر تطبيق آليات الحوكمة البيئية على تفعيل اداء المراجعة البيئية وانعكاساته على قرارات المستثمرين في سوق الاوراق المالية، دراسة ميدانية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
٣. بدر، عصام على فرج، (٢٠١٣)، نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التنمية المستدامة لمنشآت الأعمال المصرية: دراسة ميدانية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد، (٢٧)، عدد (٤)، ص ٧٣-١٦٢.
٤. بيومي، شيماء عبد الحفيظ، ٢٠١٦، إطار مقترح للحوكمة البيئية وتأثيره على جودة المراجعة بالتطبيق على إحدى المنشآت الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
٥. دادن، عبد الوهاب، ورشيد حفيصي، (٢٠١٣)، تحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصينية والمؤسسات الجزائرية كبعد للاندماج في حوكمة الشركات، للملتقى الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، ٢٥-٢٦-نوفمبر.
٦. دياب، رنا مصطفى، (٢٠١٤)، واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الاسلامية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، اكااديمية الإدارة والسياسة، جامعة الأقصى.
٧. سعد الدين، ايمان محمد سعد، (٢٠١٠)، دراسة تحليلية للمحاسبة الابتداعية ودور المحاسب القضائي في مواجهتها بالتطبيق على قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المصري، **مجلة المحاسبة والادارة والتأمين**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ٢٥٥-٣٠٦.
٨. سعد الدين، ايمان محمد، (٢٠١٤)، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، **مجلة المحاسبة المراجعة**، مجلد (٣)، ص ٢٩٩-٣٤٢.
٩. سلام، طارق ممتاز، (٢٠١٥)، أثر ممارسة حوكمة الشركات على شفافية القوائم المالية، دراسة ميدانية، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول، الجزء الاول، البيئية التاسعة عشر، ابريل.

١٠. سليمان، أحمد فتحي اسماعيل، (٢٠١٨)، أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية في بيئة الأعمال المصرية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، ص ٥١٨-٥٤١.
١١. العارف، ياسر محمد، (٢٠١٤)، قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية لشركات التأمين كأداة للحد من الممارسات الانتهازية لإدارة الشركة، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ٢٨-١.
١٢. عبد المالك، أحمد رجب، (٢٠١٠)، قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة، دراسة مقارنة، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (١٤) العدد (٢)، ص ٨١-٨٢.
١٣. عبيد، إبراهيم السيد، (٢٠١٠)، دور الاستثمار المؤسسي في زيادة درجة التحفظ في القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في السوق المالية السعودية، الندوة الثانية عشر لتطوير مهنة المحاسبة بالمملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، مايو، السعودية.
١٤. عرفة، نصر طه، (٢٠١٦)، الإفصاح عن التنمية المستدامة وجوده التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، عدد ٤، ص ٥١١-٥٤٢.
١٥. عرفة، نصر طه، (٢٠١٦)، الإفصاح عن التنمية المستدامة وجوده التقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، *مجلة الفكر المحاسبي*، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢٠، عدد ٤، ص ٥١١-٥٤٢.
١٦. علي، إبراهيم علي، (٢٠١٧)، أثر هيكل حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي من خلال تقارير الاستدامة، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
١٧. علي، كمال عبد السلام، (٢٠١٨)، العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مجلد (٩)، عدد (١)، ص ٨٤٥-٨٧٥.
١٨. غالي، أشرف احمد محمد، (٢٠١٨)، قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة: دليل تطبيقي من الشركات المدرجة بالمؤشر

- المصري EGX100: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مجلد (٢٢)، العدد (٨)، ص ١٢٣١ - ١٣٠٠
١٩. محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، (٢٠١١)، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية)، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة اسيوط، العدد (٥١)، ص ٧٠-١٠٤.
٢٠. محمد، عبد الرحمن عبد الفتاح، (٢٠١١)، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية المنشورة (مع التطبيق على الشركات المساهمة المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية)، المجلة العلمية، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة اسيوط، العدد (٥١)، ص ٧٠-١٠٤.
٢١. محمد، عمرو محمد، (٢٠١٠)، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختيار مع دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
٢٢. محمد، عمرو محمد، (٢٠١٠)، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختيار مع دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ٦٢.
٢٣. مسلم، أحمد عبد الرحمن، (٢٠١٤)، دور برنامج الخصخصة في رفع مستويات الإفصاح الاختياري بغرض تحسين فعالية التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المخصصة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
٢٤. مسلم، أحمد عبد الرحمن، (٢٠١٤)، دور برنامج الخصخصة في رفع مستويات الإفصاح الاختياري بغرض تحسين فعالية التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المخصصة في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ١١٢-١١٤.
٢٥. مليجي، مجدي عبد الحكيم، (٢٠١٤)، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد الأول، العدد الأول، ص ٢٤٦-٣٠٤.
٢٦. الموسوي، حسين محسن، (٢٠١٦)، تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٢٧. وهدان، محمد على، (٢٠١٩)، تقييم تأثير المراجعة المشتركة على التحفظ المحاسبي في ضوء التخصص الصناعي للمراجع: دراسة تطبيقية، *المجلة العلمية للبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مجلد (٦)، عدد (٣)، ص ٩٦-٩*.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Cheng, Mandy M.& Green, (2015), Wendy J, The Impact of Strategic Relevance and Assurance of Sustainability indicators on Inventors Decision, *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, Vol.(34), No.(1). p131-162.
2. Khan, A, Muttakin & Siddiqui J, (2013), "Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Disclosures; Evidence from an Emerging Economy", *Journal of Business Ethics*, Vol. (114), Iss. (2) , p 207-223.
3. Li, Y, Gong, Zhang X & Koh L, 2018, The impact of environmental, social, and governance disclosure on firm value: The role of CEO Power, *The British Accounting Review*, 50, 1, pp. 60-75.
4. Seong Cho, & Pyung Kang, et.al, (2020), Financial Reporting Conservatism and Voluntary CSR Disclosure, *American Accounting Association*, Accounting Horizons, vol. (34), issue (2), p63-82.
5. Basu, S, (1997)," The Conservation Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", *Journal of Accounting and Economics*, Vol. (39), P3-37.
6. Ball, R., Kothari, S.P., and A. Robin. (2000), "The Effect of International institutional factors on properties of Accounting Earnings; *Journal of accounting and Economics*, 2, 1-53.